

لِسُنُونِ لَاسِرَةِ الْمَجْلِسِ عِشْرَةَ عَامٍ

مَسِيرَةٌ وَحِصَادٌ عِشْرَ سِنُونٍ

رصيد من النجاحات لكل فئات الأسرة



المجلس الأعلى لشؤون الأسرة

مسييرة و حصاد عشر سنوات رصيد من النجاحات لكل فئات الأسرة

خلاصة عن منجزات المجلس
بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيسه



حضرة صاحب السمو
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر



سمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

ولى العهد الأمين

مقدمة

آمنت دولة قطر بقيادة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى وولي عهده الأمين سمو الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني يحفظهما الله بأهمية الأسرة باعتبارها الخلية الأساسية في المجتمع، لذلك كانت قطر رائدة في الاهتمام بها كوحدة متكاملة وبفئاتها كل على حدة .

كما أكد الدستور القطري على أهمية الكيان الأسري و مدى قدسية رباطه إذ جاء في المادة رقم ٢١ (الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، و ينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها و تدعيم كيانها و تقوية أواصرها و الحفاظ على الأمومة و الطفولة في ظلها).

كما اهتم الدستور بالنشء فنص في المادة (٢٢) منه على (ترعى الدولة النشء وتصونه من أسباب الفساد وتحميه من الاستغلال وتقيه شر الإهمال البدني والعقلي والروحي وتوفر له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في شتى المجالات على هدى من التربية السليمة) .

وعملت الدولة على بناء أسرة قطرية متماسكة و تبنت السياسات و المبادرات و التشريعات الرامية إلى حماية البناء الأسري و شجعت المبادرات الهادفة إلى تمهيتها و تمكينها من التكيف مع التغيرات التي تطرأ على محيطها و إكسابها القدرة على الاستجابة لهذه التغيرات دون المساس ببنائها أو فقدانها لوظائفها و قد توالى هذه الجهود عاما بعد عام حتى وصلت بالأسرة القطرية إلى مستويات متقدمة في مختلف الجوانب ، وانعكست مستويات التقدم على مختلف فئاتها من الأطفال والنساء والشباب والمسنين والأشخاص من ذوي الإعاقة .

وايماننا من الرؤية الحكيمة بأهمية الأسرة باعتبارها حجر الزاوية في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بالدولة ، وتجسيدا لتطلع القيادة السياسية في إيجاد هيئة عليا تعنى بشؤون الأسرة تقوم بتشخيص ودراسة واقعها وتحديد احتياجاتها وتطلعاتها المستقبلية من خلال تبني سياسات وإعداد خطط وبرامج واستراتيجيات ، فقد صدر القرار الأميري رقم (٥٣) لسنة ١٩٩٨ م بإنشاء المجلس الأعلى لشؤون الأسرة برئاسة صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند - يحفظها الله - واستكمالا لهذه الرؤية السديدة صدر القرار الأميري رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٢ ليعدل القرار الأميري السابق ويوضح الأهداف السامية للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة .

كما صدر القرار الأميري رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٩ المتعلق بتنظيم المجلس الأعلى لشؤون الأسرة والذي أكد على دور المجلس في تنفيذ الرؤية الشاملة للتنمية (رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠) من خلال تعزيز مكانة الأسرة ودورها في المجتمع والنهوض بها وبأفرادها وللمحافظة على أسرة قوية متماسكة ترعى أبنائها وتلتزم بالقيم الأخلاقية والدينية والمثل العليا .

والقرار الأميري رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٩ بتشكيل المجلس الأعلى لشؤون الأسرة برئاسة سعادة الشيخة حصة بنت حمد بن خليفة آل ثاني، والدكتورة جهينة سلطان العيسى نائبا لرئيس مجلس الإدارة، و عضوية كل من : سعادة السيد ناصر بن عبد الله الحميدي ، سعادة الدكتور إبراهيم الإبراهيم ، سعادة السيد عبد الله بن ناصر آل خليفة، الدكتورة حنان الكواري ، السيدة صباح الهيدوس . والقرار الأميري رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٩ بتعيين سعادة الاستاذة نور عبد الله المالكي الجهني أمينا عاما للمجلس .





رؤية المجلس

يتطلع المجلس إلى خلق أسرة قطرية، متماسكة، مستقرة، معتمدة على نفسها، تفخر بثقافتها وهويتها العربية والإسلامية، تعي حقوقها ومسؤولياتها، يتمتع أفرادها بصحة عالية، تساهم بفعالية في بناء مجتمع منتج منفتح على العالم وينعم بالاستقرار والرفاه.

رسالة المجلس

- النهوض بالأسرة وتعزيز دور أفرادها ومكانتهم من خلال الإسهام في مراجعة التشريعات القائمة واقتراح تشريعات جديدة
- اقتراح ووضع الخطط والبرامج والمشاريع الكفيلة بتنمية الأسرة والنهوض بحياة أفرادها.
- تعزيز دور المؤسسات الوطنية القائمة على تقديم الخدمات الأساسية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية والثقافية والإعلامية والبيئية لرفع مستوى خدماتها نحو الأفضل تلبية للطموحات الوطنية وتمشيا مع المعايير العالمية.
- تشجيع المبادرات الوطنية والمشاركة الأهلية لرفع الجهود المؤسسية الرامية إلى تحسين مكانة الأسرة وتدعيم أدوارها.

أهداف المجلس

يهدف المجلس، بوصفه الجهة العليا المختصة بكل ما يتعلق بشؤون الأسرة، إلى تعزيز مكانة الأسرة ودورها في المجتمع، والنهوض بها وبأفرادها، والمحافظة على أسرة قوية متماسكة ترعى أبناءها وتلتزم بالقيم الأخلاقية والدينية والمثل العليا.

حصاد عشر سنوات

احتفى المجلس الأعلى لشؤون الأسرة في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨ بمرور عشر سنوات على إنشائه ، عشر سنوات شهدت مسيرة طويلة و جهود حثيثة و حصاد مزدهر و مثمر سجل نقلة ايجابية للأسرة القطرية اذ حرص المجلس على مدار العشر سنوات الماضية على تعزيز دور الأسرة في المجتمع والعمل على رعايتها وتأكيد الروابط الأسرية الأصيلة وسعى الى تحقيق الأهداف التي نصت عليها المواثيق الدولية فيما يتعلق بالأسرة بمختلف فئاتها، الطفل، المرأة، الشباب، كبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة فخصص لكل فئة منها لجنة وإدارة فضلاً عن تشكيل إدارة خاصة تعنى مباشرة بشؤون الأسرة.

و حقق المجلس العديد من الإنجازات الضخمة التي شقت لها طريقاً مثمراً في أرض قطر خلال هذه الفترة الزمنية الوجيهة و لعل أهم تلك الإنجازات إنشاء مؤسسات خاصة معنية بشؤون الأسرة انبثقت كفرع من هذه الأم (المجلس) لتعنى بكل ما من شأنه المحافظة على كيانها وديمومتها واستمرارها مثل مركز الشفاح للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ومركز الاستشارات العائلية ، والمؤسسة القطرية لرعاية المسنين والمؤسسة القطرية لرعاية الأيتام، والمركز الثقافي للطفولة، والمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة و مركز التأهيل الاجتماعي و المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر و التي ساهمت في تقديم مختلف الخدمات التي من شأنها النهوض بجميع فئات الأسرة.

التشريعات التي تخدم الأسرة

كان للمجلس دور في وضع عدد من التشريعات المتعلقة بفئات الأسرة ولعل أبرزها :

- ١- تعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن تحديد قيمة المعاش المستحق للفئات المنصوص عليها في القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٥ بشأن الضمان الاجتماعي وقواعد منحه ، لقد عمل المجلس مع الجهات المختصة للسعي لرفع قيمة المساعدات الاجتماعية للفئات المستحقة بما يحقق لها العيش الكريم ، وقد شملت الزيادات الأرملة والمطلقة والأسرة المحتاجة واليتيم المعاق واليتيم مجهول الأب أو الأبوين ولم يتجاوز السابعة عشرة من عمره ومجهول الأب أو الأبوين وجاوز السابعة عشرة من عمره والعاجز عن العمل والمسن وأسرة السجين والزوجة المهجورة وأسرة المفقود .
- ٢- قانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٤ بشأن قانون ذوي الاحتياجات الخاصة، والذي سعى المجلس من خلاله الى ضمان حقوق الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير الخدمات الطبية والوقائية والعلاجية والنفسية ، وضمان حقهم في العمل والتعليم وفي ممارسة حياتهم بما يكفل لهم الحياة الكريمة .
- ٣- قانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٥ بحظر جلب وتشغيل وتدريب وإشراك الطفل في سياق الهجن لكل من يقل عمره عن ١٨ سنة ، إذ دأب المجلس على حماية حقوق الطفل وسعى جاهداً لاستصدار هذا القانون الذي يمنع استغلال الأطفال في سياق الهجن .
- ٤- قانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٦ بإصدار قانون الأسرة ، حيث عمل المجلس منسقاً مع كافة الجهات ذات الاختصاص لإصدار قانون الأسرة الذي عالج في مواده المختلفة قضايا كثيرة منها مسائل التركات والدعاوى والمنازعات المتعلقة بالأسرة وفق الشريعة الإسلامية . وتناول القانون قضايا وأحكام الخطبة وعقد الزواج وأحكامه وأهلية الزوجين والمحرمات بسبب النسب والمصاهرة والرضاع والمحرمات على التأقيت والولاية في الزواج والكفاءة فيه وأحكام المهر ومنازعاته وحقوق الزوجين وآثار الزواج . كما تناول نفقة الزوجية والأقارب واللقيط وأحكام النسب والفرقة بين الزوجين لمختلف الأسباب وآثار ذلك كالحضانة وغيرها . كما تناول القانون الأهلية والولاية والهبه والوصية والإرث .
- ٥- قانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٨ بتحديد دية المتوفى عن الخطأ ذكراً أو أنثى بمبلغ ٢٠٠ ألف ريال عن القتل الخطأ ليساوي بين دية المرأة والرجل وهذا يشكل خطوة مهمة في مجال المنظور الاجتماعي العادل بين الجنسين .
- ٦- قانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٧ بنظام الإسكان و انتفاع المرأة ببعض الامتيازات فيه . ليكون أحد أهم المنجزات التي قطعتها دولة قطر في مجال سعادة الأسرة والإنسان القطري على حد سواء وليحفظ كرامة الأسرة ويعزز وحدتها ويريح استقرارها العائلي ويحقق للمرأة

القطرية الحماية وقد شمل الانتفاع بنظام الاسكان الفئات التالية حسب الضوابط الواردة في القرارات الصادرة من مجلس الوزراء الموقر:

- الرجل المتزوج والأعزب

- والمرأة المتزوجة من غير القطري أو من أصحاب البطاقات المؤقتة

- المطلقة / الأرملة/ العازبة

٧- قانون رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٧ بشأن جائزة سمو ولي العهد للشباب ، والتي تهدف إلى ترسيخ الانتماء الوطني لدى الشباب وإذكاء روح العمل الجماعي لديهم من خلال إشراكهم في البرامج والأنشطة الرياضية والاجتماعية والثقافية والحرفية التي تؤدي إلى النهوض بهم وزيادة قدراتهم على تحمل المسؤولية وتنمية مهاراتهم ومعارفهم وتحفزهم على اكتشاف ذواتهم وتعميق معرفتهم بمجتمعهم وتنمية وإبراز قدرات ذوي الاحتياجات الخاصة .

المؤتمرات والندوات

عقد المجلس مجموعة من المؤتمرات والندوات والمنتديات والتجمعات العلمية والمهنية التي ناقشت قضايا الأسرة من جوانبها المختلفة ومنها ما يلي:



منتدى الفضائيات والتحدى القيمي والأخلاقي الذي يواجه الشباب الخليجي

منتدى الفضائيات والتحدي القيمي والأخلاقي الذي يواجه الشباب الخليجي



انطلاقاً من اهتمام صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند -رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة - بفئة الشباب ، ورسالتها الكريمة التي وجهتها إلى القمة الخليجية لدول مجلس التعاون في دورتها الثامنة والعشرين التي انعقدت في الفترة من ٣-٤ ديسمبر ٢٠٠٧م في الدوحة والتي حملتها على عاتقها لحماية النشء ، حيث تضمنت الرسالة دعوة صريحة للتصدي لظاهرة خطيرة تتمثل في التأثير السلبي والدور الهدّام الذي تحدثه بعض وسائل الإعلام والقنوات الفضائية على النشء وفكرهم وتحتال في الوقت نفسه على مقدراتهم المالية.

ودعت سموها في رسالتها إلى حماية الشباب وضرورة اتخاذ خطوات جادة وعاجلة للوقاية والعلاج لمواجهة هذه الظاهرة كون حماية الشباب في الوطن العربي هي مسؤولية الجميع، وفي هذه الدعوة الكريمة أكدت سموها على الالتزام بمبادئ حرية الإعلام بما لا يخل بالقانون والآداب العامة والأخلاق وبما لا يؤدي إلى تمييع فكر الشباب واستنزافهم واستغلالهم مادياً .

و تلبية لنداء صاحبة السمو نظم المجلس منتدى الفضائيات والتحدي القيمي والأخلاقي الذي يواجه الشباب الخليجي في الفترة من ٢ - ٣ نوفمبر ٢٠٠٨ عرضت فيه مجموعة كبيرة من البحوث والدراسات، وتمخضت عن المنتدى (٢١) توصية.



مؤتمر الدوحة العالمي للأسرة

مؤتمر الدوحة العالمي للأسرة

عقد هذا المؤتمر في الدوحة في ختام السنة الدولية للأسرة في الفترة ما بين ٢٩-٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤، تحت الرعاية الكريمة لحرم حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر، صاحبة السمو الشريفة موزة بنت ناصر المسند، رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، و حمل شعار «نعم نحو أسرة عصرية متماسكة». وقد كان المؤتمر ملتقىً عالمياً جمع الشخصيات الدولية البارزة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بشؤون الأسرة والباحثين والأكاديميين وقادة المجتمع المدني الذين تمت دعوتهم في دولة قطر للمشاركة في توجيه نداء للعالم كافة لترسيخ المبادئ المتعلقة بالحياة الأسرية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتمسك بالقيم والعمل على تعزيز دور الأسرة في المجتمع والتأكيد على أن «الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع لها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة».

مؤتمر الدوحة العالمي لرعاية المسنين

تحظى فئة المسنين بمكانة متميزة ومرموقة في المجتمع، كما أنها تحتل منزلة رفيعة من التقدير والاحترام، لذا كان لا بد من أن تحوز هذه الفئة على رعاية مجتمعية متميزة.

ومن هنا نظم المجلس في إبريل ٢٠٠٥ المؤتمر العالمي للمسنين بهدف التعرف على واقع الرعاية الاجتماعية في المجتمعات في ظل العديد من التحديات والقضايا المعاصرة. ويذكر أن العقدين الآخرين شهدا العديد من الندوات العامة والمؤتمرات التي ألفت الضوء على قضايا المسنين محليا ودوليا، و من أهم ما خرجت به هذه الندوات والمؤتمرات موضوع الرعاية الاجتماعية في ظل التحولات المعاصرة واستشراف رؤية مستقبلية لمطالباتهم.

مؤتمرات أخرى

و نظم المجلس كذلك عدداً من المؤتمرات على المستويين الإقليمي والعالمي في صميم اهتمامات الأسرة منها «المنتدى الإعلامي الخليجي حول التلفزيون وحقوق الطفل» و «ندوة المرأة والسياسية ودورها في التنمية» و «ندوة دور المرأة في الإدارة في منطقة الخليج العربي ٢٠٠٢م» و «ندوة لرعاية الصم عام ٢٠٠٢» كما عقد مؤتمر «نحو استراتيجية للأسرة العربية» عام ٢٠٠٣ و «الملتقى الخليجي للإعاقة» في العام نفسه، و «الملتقى العربي الثالث لشؤون كبار السن».



الوقاية والحد من الإدمان على المخدرات

تحت إطار «الوقاية والحد من الإدمان على المخدرات» نفذ المجلس ورشة عمل تدريبية لمكافحة المخدرات وذلك لفتح آفاق التعاون بين الجهات المختلفة المسؤولة في الدولة عن مكافحة تفشي ظاهرة التعاطي والاتجار بالمخدرات باعتبارها مشكلة خطيرة تهدد المجتمع من النواحي الصحية والاجتماعية والاقتصادية، ولوضع السبل الكفيلة لمحاربتها والتفكير جدياً في اقتلاعها من المجتمع.

الإستراتيجية العامة للأسرة في دولة قطر

اعتمدت دولة قطر الأساليب الحديثة في إدارة وتنمية مختلف مرافق الحياة، وأخذت بالسبل المتطورة في التخطيط والبرمجة لتوجه طاقاتها المادية والبشرية الكامنة نحو الإنتاج المتميز من حيث الجودة والأفضلية وقد أكدت السياسات الحكيمة التي انتهجها حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني يحفظه الله على تطبيق المناهج العلمية في الإدارة والتنمية لإحراز التقدم المنشود الذي تتطلع له البلاد.

كما أن صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى ورئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة قد أكدت هذه السياسة ووجهت بضرورة تبني التخطيط الإستراتيجي في رسم برامج وسياسات ومناهج عمل المجلس المستقبلية وذلك من أجل إحداث التغيير النوعي المطلوب في المستوى المعيشي والاجتماعي والاقتصادي والصحي والتعليمي والتقني للأسرة.

وفي ضوء هذه التوجيهات قام المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بوضع خطة عمل لبناء إستراتيجية عامة للأسرة في دولة قطر تأخذ بعين الاعتبار المبادئ الأساسية للتخطيط الإستراتيجي وتستند على منطلقات ومرتكزات المجتمع القطري مؤطرة بالتقاليد والقيم العربية والإسلامية مستلهمة المبادئ التي جاءت في الدستور القطري وخطط الدولة ورؤيتها للمستقبل وملتزمة في تحقيق طموحات الأسرة في حياة مجتمعية آمنة مستقرة متماسكة سعيدة مشدودة لتراثها الثري منفتحة على العالم لتنهل منه كل ما هو ايجابي يساعدها على التطور المستمر والارتقاء.

وتحتوي الخطة الإستراتيجية العامة للأسرة في دولة قطر على (٨) محاور وتمتد لفترة (٥) سنوات، وهذه المحاور تشكل العناصر الرئيسية لحياة الأسرة. وقد جاءت رؤية ورسالة الخطة متوافقة مع ما تصبو إليه الأسرة ووضعت الأهداف الإستراتيجية في ضوء تلك الرؤية والرسالة. ولكي تأخذ الخطة طريقها إلى التطبيق كان لا بد من وضع خطة تنفيذية شاملة ومفصلة لها تحدد فيها البرامج ومدتها والجهات التي تتولى تنفيذها في المؤسسات الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني وقد استندت الخطة التنفيذية على ملف كامل لتحليل الواقع وتحديد الفجوات لكي ترسم السياسات والإجراءات ومن ثم البرامج وفقاً لمتطلبات سد تلك الفجوات وصولاً إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية.

المعلوماتية والمعاجم والأدلة الإرشادية

وفي مجال المعلومات والبيانات والمعاجم والأدلة الإرشادية التي تتعلق بالأسرة بجميع فئاتها فقد طور المجلس ما يلي :

دليل مؤشرات قاعدة بيانات الأسرة

أولى المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، رعاية واهتماماً بالأسرة وشرائحها المكونة لها من خلال تبني السياسات الرامية إلى المحافظة على الأسرة وتنمية قدراتها وتمكينها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وحماية أفرادها. ولا شك أن نجاح أية سياسة يعتمد على قوة الثوابت والأسس التي بنيت عليها. ومن هنا فإن إنشاء قاعدة بيانات للأسرة تشكل دعامة أساسية تمكن متخذ القرار من تشخيص الوضع الراهن بكل دقة وتدعمه في وضع خطته المستقبلية وبناء سياساته الأسرية.

ويأتي هذا الدليل كمرجع لكل المؤشرات التي تحتويها قاعدة بيانات الأسرة بالمجلس والتي يتم تحديثها ومراجعتها دورياً لتناسب مع احتياجات ومتطلبات المجلس الأعلى لشؤون الأسرة من ناحية وتعكس التطورات النظرية والمنهجية المتبعة من ناحية أخرى.

المعجم الاشاري الموحد

يعتبر هذا الانجاز ذا طابع إقليمي وعربي، وقد تم انجاز المرحلة الأولى منه عام ٢٠٠١م من خلال مبادرة انطلقت من مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب وبمساهمة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وبالتنسيق من الاتحاد العربي للهيئات العاملة لرعاية الصم في إطار منهجية قوامها توحيد لغة الإشارة على المستوى العربي واستكمالاً للجهود المذكورة أعلاه.

ثم قام المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بالإعداد والتحضير لإخراج المعجم الإشاري الموحد وأشرف عليه مباشرة بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد العربي للصم والأمان الفنية لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وتم اعتباره برنامجاً عربياً يحظى بدعم وإقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ويهدف البرنامج إلى الارتقاء بفتنة الصم على المستوى المحلي والعربي و إلى نشر وتوحيد لغة الإشارة (لغة التواصل) والى نشر وتفعيل العمل بالمصطلحات الاشارية الموحدة لدى العاملين وتدريبهم على كيفية الأداء المتفق عليه في القاموس الاشاري.

وبعد عمل استمر زهاء عامين تم إصدار القاموس أعلاه، كما تم إصدار DVD يحيط بمكوناته. ويعتبر هذا الإنجاز خدمة كبيرة لذوي الإعاقة على مستوى الوطن العربي.

حملة قطر للجميع

انطلاقاً من أهداف المجلس الأعلى لشؤون الأسرة التي ترمي إلى دمج ذوي الاحتياجات الخاصة، وتفعيلاً لكل المواثيق الدولية والتي أكدت جميعها على حق ذوي الاحتياجات الخاصة في الاندماج بالمجتمع من خلال ضمان سهولة الوصول واستخدام وسائل النقل. والى ما جاء في قانون ذوي الاحتياجات الخاصة تم اعتماد برنامج قطر للجميع عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ و تشكيل لجنة عليا لفرض الإشراف على سير البرنامج يترأسها الأمين العام للمجلس وتضم ممثلين عن وزارة البلدية وهيئة التخطيط العمراني وهيئة الأشغال وهيئة السياحة وغرفة الصناعة وتجارة قطر، بالإضافة إلى لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة والجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، ولقد شكلت هذه اللجنة فرق عمل وهي: الفريق الهندسي، والفريق الإعلامي والفريق التشريعي والفريق التنسيقي، وتم تحديد دور كل فريق وخطته بشكل متزامن وبإشراف مباشر من اللجنة العليا.

الأسرة وشؤونها العامة

أما في مجال الحياة العامة للأسرة وطرق عيشها والمؤثرات التي تتفاعل في صياغة منهجها المعيشي فقد نفذ المجلس عدداً ليس بالقليل من البرامج في هذا المجال منها ما يلي :

الآثار الاجتماعية الناجمة عن ظاهرة المربيّات الأجنبيّات

لقد شهدت العقود الماضية انتشاراً كبيراً لظاهرة الخدم حيث درجت كثير من العائلات في المجتمع القطري على الاعتماد على الخدم، وأصبح وجودهم ذا أهمية لكثير من هذه العائلات إلا أنه يترتب عليه مشكلات. وقد تطلب الأمر إعداد دراسة ميدانية لدراسة تلك المشكلات والآثار تمخضت عنها نتائج قيمة: تحديد الاتجاهات نحو الخادمت كما يدركه الوالدان والأبناء، وتحديد مستويات أساليب المعاملة الأبوية والتوافق النفسي للأبناء ودراسة أبعاد هذا التوافق وجوانبه النفسية والاجتماعية المختلفة، ودراسة العلاقة الارتباطية بين الاتجاهات نحو الخادمت وأساليب المعاملة الأبوية كما يدركه الأبناء ودراسة أثره على التوافق النفسي للأبناء، والخروج بتوصيات ومقترحات للحد من الظاهرة وتقليل آثارها السلبية.

إتجاهات توزيع الدخل في دولة قطر وآثاره على انفاق الأسرة

من أجل الوقوف على تطور مستوى رفاهية المجتمع خلال الفترة (١٩٨٢ - ٢٠٠٧) كان من الضروري دراسة توزيع الدخل وتتبع التغيرات في توزيعه ومتابعة الحراك الطبقي في المجتمع مع المقارنة بين القطريين وغير القطريين على مستوى الأسرة والأفراد، هذا بالإضافة إلى استخراج المؤشرات المختلفة لقياس الاتجاهات المختلفة للمعيشة وأثرها على رفاهية الأسرة.

مجالات للعمل الجزئي للمرأة

تواجه المرأة القطرية جملة من التحديات التي تحد من مشاركتها في سوق العمل مما يحرم الاقتصاد القطري من الاستفادة من طاقات هذه الشريحة الكبيرة في عملية التنمية، ويؤدي إلى الاعتماد غير المأمون على العمالة الخارجية، لذلك يصبح من الضروري دراسة هذه التحديات وطرح المعالجات المناسبة لها من خلال فكرة العمل الجزئي. وعلى أساس ذلك سعى المجلس من خلال دراسة أجراها حول فتح مجالات العمل الجزئي للمرأة في بعض القطاعات الى تكوين رؤية واضحة عن المرأة القطرية العاملة والتعرف على الصعوبات والمعوقات التي تواجهها في التوفيق بين متطلبات العمل والأسرة.

واقترح مجالات للعمل الجزئي لرفع نسبة مشاركة المرأة القطرية في قوة العمل، وطرح مقترحات وتوصيات وآليات إدارية وتشريعية لتطبيق نظام العمل الجزئي للمرأة القطرية.

حملة الفحص قبل الزواج

إن ازدياد نسبة الإعاقة شكلت الهاجس الأكبر لدى العديد من الأسر القطرية والخليجية على حد سواء وذلك نتيجة لعدة عوامل منها زواج الأقارب، وتأخر سن الزواج وبالتالي أصبحت هناك ضرورة للألتزام بالتشريعات التي تحد من انتشار نسب الإعاقة. وقد نظم المجلس حملة واسعة من أجل التشجيع على الألتزام بالفحص المبكر قبل الزواج وتوعية المسؤولين والمختصين وأفراد المجتمع بأهمية تطبيق المادة رقم (١٩) في قانون الأحوال الشخصية والتي تتضمن ما يفيد إجراء الفحص ما قبل الزواج لما له من دور في الحد من انتشار الإعاقة.

أعرفي حقوقك

سلسلة تثقيفية موجهة للمرأة وتضمنت السلسلة العناوين التالية:

- الطلاق و التفريق في قانون الأسرة.
- الإرث و الوصايا في قانون الأسرة.
- كيفية رفع دعاوى المدنية أمام المحاكم.
- النفقة في قانون الأسرة.
- الحضانة في قانون الأسرة.

الاصدارات من الدراسات والكتيبات

وانطلاقاً من أن الإنسان هو الثروة الحقيقية للوطن أعد المجلس عدداً من الكتيبات والدراسات تتعلق بمختلف فئات الأسرة منها :

اسم الدراسة	المؤلف	سنة الاصدار
الشراكة في الأسرة القطرية	د. فاطمة علي الكبيسي	٢٠١٠
اتجاهات توزيع الدخل بين الأسر في دولة قطر	نورة المريخي	٢٠٠٩
أساسيات موازنة الأسرة	د. مجيد الكرخي	٢٠٠٩
نظرة تحليلية في موازنة الاسرة في دولة قطر	د. مجيد الكرخي و بدرية القحطاني	٢٠٠٩
حجم تأثير الفضائيات و الوسائط المتعددة على الشباب الخليجي	فريق حملة نحو فضاء إعلامي مسئول	٢٠٠٩
دراسة تشخيصية لواقع فرص العمل المتاحة لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة	د. علاء السالمي و علي النعمة	٢٠٠٩
العنف ضد المتزوجات - حالة قطر	د. كلثم الغانم	٢٠٠٨
معوقات تولي المرأة للمناصب القيادية في المجتمع القطري	د. كلثم الغانم	٢٠٠٨
نظرة احصائية لذوي الإعاقة في دولة قطر	نورة المريخي و ظبية البوعينين	٢٠٠٨
المرأة القطرية والإنترنت	د. هشام عزمي	٢٠٠٨
المدونية بين الأسر القطرية، أبعادها و آثارها	نورة المريخي	٢٠٠٨
مشاركة القطريين في الحياة السياسية المعوقات و سبل التمكين	د. كلثم الغانم و د. فاضل الربيعي	٢٠٠٧
الإشكاليات القانونية حول العنف الأسري	د. سيد جادالله	٢٠٠٧
واقع المرأة القطرية و الإعلام	مريم الخاطر و آخرون	٢٠٠٧
الاتجاهات نحو الخادمت (المربيات)	د. بتول محي الدين خليفة	٢٠٠٦
مرض زيادة الحركة و قلة التركيز	د. أسماء أمين عبدالعزيز	٢٠٠٦
اتجاهات الحالة الزوجية في دولة قطر	نورة المريخي و آخرون	٢٠٠٦



حفل تكريم الفائزين بجائزة الدولة لأدب الطفل لعام ٢٠٠٨

تنمية الطاقات والقدرات

وقد قام المجلس بانجاز مجموعة من الأنشطة التي من شأنها الارتقاء بالمستوى الثقافي والعلمي بهدف رفع الطاقات و القدرات وإسهاماتها في صنع الحياة والبناء والمشاركة في عملية التنمية كما يلي:

جائزة الدولة لأدب الطفل



تعتبر فكرة إنشاء هذه الجائزة من المبادرات التي رعتها صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة ، كأداة لتشجيع الأعمال الأدبية والثقافية التي تقدم للطفل في قطر والوطن العربي ولهذا صدر القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء جائزة الدولة لأدب الطفل.

وقد حدد القانون المحاور التالية للجائزة والتي شملت ” القصة و الرواية، أغاني الأطفال، الدراسات الأدبية في مجال الطفولة، رسوم كتب الأطفال» لنيل جائزة الدولة لأدب الطفل لعام ٢٠٠٨.



وسعى لتنوع المنتج الأدبي الموجه لإثراء البيئة الثقافية حددت لجنة الأمناء أربعة مجالات مختارة لعام ٢٠٠٩ وهي ” مجال الشعر ، التمثيل والمسرح، موسيقى أغاني الأطفال، ألعاب الأطفال « سعيا للمضي قدما في إثراء بيئة الطفل وتزويدها بأعمال رفيعة المستوى في مجالات الأدب و الثقافة.

وتهدف الجائزة إلى تشجيع الكتاب والأدباء وغيرهم من المبدعين ذوي العطاء المتميز من القطريين والعرب على إنتاج أعمال رفيعة المستوى في مجالات أدب وفنون الطفل، تساهم في تنمية قدرات الطفل الأدبية والثقافية وخلق الوعي الأدبي لديه، وإثراء المكتبة القطرية والعربية بالأعمال الأدبية والفنية في مجالات أدب الطفل المستوحى من التراث.



المبادرات

وفي مجال المبادرات التي اطلقها المجلس نذكر مايلي :

- ١- برنامج دبلوم الطفولة المبكرة والتربية الخاصة والذي نفذته جامعة قطر.
- ٢- توفير رياض الأطفال ضمن مدارس الدولة الحكومية المجانية الذي نفذته وزارة التربية والتعليم.
- ٣- مركز الارشاد الوراثي والذي جاء حفاظاً على صحة النشء وبمبادرة من المجلس الأعلى لشؤون الأسرة أنشأت مؤسسة حمد الطبية مركزاً للإرشاد الوراثي بحيث يقدم المشورة والعون للأسرة للحفاظ على صحتها وتوعيتها بمخاطر الأمراض الوراثية التي قد تنتج من بعض الزيجات.
- ٤- رياضة الفتاة : لما كانت صحة الفرد من الجنسين تأتي ضمن أولويات أهداف المجلس، فقد كان للمجلس دور في إطلاق رياضة الفتاة باعتبار أن الرياضة جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع.
- ٥- قصص الأطفال التراثية : انطلاقاً من أهمية إثراء هذه المكتبة بما يفتح آفاق الطفل ثقافياً وبما يربطه بتراثه العربي الأصيل اعد المجلس وبالتعاون مع مركز قطر لثقافة الطفل عدداً من قصص الأطفال التراثية.
- ٦- إنشاء مركز التأهيل الاجتماعي : وتنفيذاً لاهتمامات المجلس بالشباب و تأهيلهم وتنقيفهم فقد سعى لإنشاء مركز لتأهيل الشباب ووقايتهم من الانحراف.
- ٧- التوعية بمخاطر حوادث الطرق : وحفاظاً على أرواح الشباب الذين هم طاقة المجتمع أطلق المجلس وبالتعاون مع عدة جهات حكومية حملة للتوعية بمخاطر حوادث الطرق والتي أثمرت في زيادة الوعي إضافة إلى حث صناع القرار على اتخاذ إجراءات وقائية وعقابية رادعة لكل ما من شأنه الحد من حوادث الطرق.

وأخيراً

إن كل إنجازات المجلس هي رصيد من النجاحات لكل فئات الأسرة هدفها وحدة النسيج الأسري وتكامل بنائه، فالمجلس وهو يهتم بكل فئة على حده يؤكد أن الإطار المرجعي لسياساته نابع من رؤية وفلسفته المتمثلة في تأكيد وحدة الأسرة المتماسكة المنتجة والمنفتحة على الغير في ظل المحافظة على هويتها العربية والإسلامية.

والمجلس يحتفي بالذكرى العاشرة لانشائه يؤكد أن الاهتمام بالأسرة القطرية هو نهج يسلكه المجلس وسيشهد المستقبل إنشاء الله إنجازات أخرى لصالح الأسرة يقف وراءها و يخطط لها و يتابع تنفيذها المجلس الأعلى لشؤون الأسرة.

ويسره أن يهنئ كل أسرة قطرية وأن يبارك للقيادة الرشيدة اهتمامها الكبير بتنمية المجتمع القطري ودعم تلاحمه متمنيا المزيد من ازدهاره و رقيه في ظل سياسة حكيمة يدعمها ويرعاها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى وولي عهده الأمين سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني حفظهما الله.